FTDES

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مرجعيات السياسات العمومية والعنصرية:

من سردية الاستثناء التونسي إلى الشعبوية

أفريل 2023

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مرجعيات السياسات العمومية والعنصرية:

من سردية الاستثناء التونسي إلى الشعبوية

خليل العربي

دكتور وباحث في العلوم السياسية

أفريل 2023

المحتوى

1.مرجعيات السياسة العمومية في مجال التمييز العنصري 07

أ) قرار إلغاء الرق: إرث للتمجيد 08

ب) الدولة الوطنية: سياسة التجانس على حساب التعدد والإختلاف 11

2.مرجعيات السياسة العمومية في مجال الهجرة 20

3.الاستثناء التونسي: سرديّـــة المُنجز التـاريخي على حساب الواقع 26

4.قيس سعيد وتوتر المرجعيات: من محاولة القفز فوق العنصرية إلى الوقوع فيها 32

خـــاتمــة: 42

لا يفوت المهتمين بالسياسات العمومية في تونس ملاحظة التضخم القانوني المؤطر لها وتعدد المتدخلين في كل قطاع تشتغل عليه. في المقابل، تبدو المحصلة ضعيفة تقريبا في جميع المجالات. ما يجعلنا نتسائل عن نجاعة الفعل العمومي لمواجهة مشاكل المجتمع والدولة، خاصة على مستوى أدواته القانونية والإجرائية والمؤسساتية. يسود الانطباع اليوم بأن السياسات العمومية نفسها أصبحت جزء من المشكل. فهي تُعيد تدوير المشاكل المطروحة بطريقة تُثبت أزمتها الهيكلية. فليس فشلها ظرفيا بقدر ما هو نتيجة لمنظومة وبيئة هندسة السياسات العمومية. الأمر الذي يعني أن سبيل الإصلاح مشروط لا بتفكيك هذه المنظومة وإعادة بنائها فقط بل بالتصورات والمقاربات التي يمكن أن تقود عملية الإصلاح، والتي تعيد استيعاب الأدوات القانونية والمؤسساتية بشكل يجعلها انعكاسا حقيقيا لحاجات المجتمع.

طرحت العنصرية اليوم أسئلة السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان. فبعد خطاب واحد من رئيس الجمهورية ظهرت الممارسات العنصرية إلى السطح. تلك الممارسات التي خال العديدون أن المجتمع قد تجاوزها أو هي محدودة وشاذة. بموازاة ذلك انطلق الخطاب التبريري لأنصار الرئيس بين نفي

الظاهرة في الواقع أو تقزيمها وبين القول إنه تدارك خطابه الأول بإجراءات جديدة لصالح المهاجرين السود من إفريقيا جنوب الصحراء. إلا أن الحقيقة أن تداركه بوضع استثناءات قانونية لصالحهم تُثبت عكسيا أن العنصرية موجودة فعلا والمنظومة القانونية السابقة لم تحد منها. فلا هي ساهمت في تحسين وضعيتهم ولا تأقلمت مع حضورهم في البلاد. يبدو لنا لذلك أن الأسئلة الصحيحة لم تُطرح بل تم تجنبها. فبدل القفز فوق العنصرية كان لزاما الوعي بها كقضية مجتمع ودولة لا يمكن نفيها بخطاب أو معالجتها باستثناء قانوني. ثمة في الحقيقة مُشكلة في إدراك القضايا المجتمعية لدى صاحب القرار. ويتأكد ذلك بالطابع الشعبوي السائد لدى رأس السلطة وأنصاره. فهي كخطاب تصنع صورة عن الواقع لشعب خاص بها. إنها تتصوره كـ"ميتافيزيقا شعب"، ككيان متعالي متجانس ومُكتمل في ذاته[1]. وكل نقص أو عيب ليس منه في الحقيقة. وبما أن تمثُّل السياسة في الشعبوية ينبني على التجانس والتوافق، فهي تضع حجابا وحاجزا بين السياسة والواقع لتُصبح معها كل قضية خطرا

[1] عبد الإله بلقزيز، الشعبوية وميتافيزيقا الشعب،2009، infobelkziz. انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3Z7WtkU

ومؤامرة.[2] إن هذا النوع من إدراك الواقع يزيد الإشكاليات تعقيدا ولا يعالجها.

بناء على ما سبق تكون الإشكالية المطروحة بخصوص العنصرية في علاقة بالسياسات العمومية هي التصورات والمقاربات والرؤى التي يجب تبنيها لإحداث تغيير جذري في التعامل معها، وذلك باعتبارها قضية مجتمعية معقدة ومركبة لها تاريخها. ولا يتم معالجتها بتدخل قانوني موضعي. في هذا المستوى تُسعفنا المقاربة الإدراكية في تحليل السياسة العمومية بمدخل أولي على غاية من الأهمية. فهي تُشير إلى أن السياسات العمومية والفعل العمومي تتجاوز البعد القانوني والمؤسساتي. بل هي حاملة لبعد قيمي ومعياري يؤثر على تصور وإدراك القضايا المجتمعية. قبل إحداث تغيير في الواقع الاجتماعي، يؤكد Pierre Muller، أنها تتغذى من هذا البعد الذي ينشأ نتيجة التفاعل بين صاحب القرار والمعنيين بتدخلها في المجتمع. ينطلق هؤلاء من تمثلاتهم ومعتقداتهم ورؤاهم وأفكارهما الخاصة حول موقعهم في العالم كخطوة أولى نحو تعريف المشكل المجتمعي وأسبابه والوسائل المناسبة لمعالجته

[2] Emiliano Grossman, Populisme et gouvernabilité dans la perspective des élections européennes, Revue de l"OFCE, 2018/4, (N°158), pp464-465.

بما يتماشى معهم مستغلين الأطر القائمة.[3] من هنا تتشكل ما يُصطلح عليه بمرجعيات السياسات العمومية باعتبارها جملة الأفكار والتصورات والمعتقدات والقيم والفرضيات التي تؤطرها ويتم تضمينها في القواعد والمؤسسات.[4] ويمكن استيقائها من خلال أفكار الفاعلين الشخصية والذاتية كالمعتقدات والتمثلات، أو الخطابات كاستراتيجية وأداة واعية تؤثر على أجندة السياسات العمومية والتفاعل مع المحيط والتموقعات فيه.[5]

وللوقوف على تطور مرجعيات السياسات العمومية المؤثرة على قضية العنصرية، من الضروري مُقاربتها على امتداد زمني طويل يسمح بفهم التطور التاريخي للمرجعيات ومدى تفاعلها مع الواقع. ذلك أن هذه المرجعيات تتأثر بالعوامل التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتحتكم في تشكلها إلى مدى قدرة صاحب القرار من جهة والمعنيين

[3] Sébastien Gardon, Amandine Gautier, Gwenila Le Naour, La santé globale au prisme de l'analyse des politiques publiques, Editions Quae, Paris, 2020, pp50-51

[4] Walter J. M. Kicket, Au-delà du management pûblic; les changements des références administratives aux Pays Bas, in Science politique de l'administration, Economica, Paris, 2006, p205.

[5] Marij Swinkles, How ideas matter in public policy: a review of concepts, mechanisms and methods, International Public Policy Association, 2020, pp284-285.

بالسياسات العمومية من جهة أخرى على بنائها بشكل يسمح لهم بمعالجة القضايا المطروحة. فالأسئلة التي يجب طرحها هي كيف تمثَّل صاحب القرار العنصرية انطلاقا من أفكاره وقيمه وشخصيته؟ كيف عبر عنها في خطاب؟ وما هو رد فعل المجتمع على كل تغيير يتعلق باللون؟ وما محل الأقلية السوداء من ذلك؟ لتتضح من هنا المرجعيات المؤطرة للسياسات العمومية التي لا يزال إرثها ساريا إلى اليوم.

إذن نجاعة السياسات العمومية مشروطة بمدى مرونتها وتأقلمها مع الواقع عبر تجديد وإثراء تصوراتها عن الواقع. فهي ليست مقطوعة الجذور بل تتغذى من سياقها ويُفترض فيها المراكمة على ما سبقها. وفي علاقة بالعنصرية، يمكن ملاحظة أن الخطاب حولها اليوم يسترجع تاريخ المُنجز الوطني سواء منذ عهد البايات أو ما قامت به الدولة الوطنية. إلا أن الإشكال هو تشكل سردية نرجسية حول الجماعة الوطنية باعتبارها استثناء. والخطر في ذلك هو أن النرجسية الجماعية تعكس أزمة فردية ومجتمعية في مواجهة أزمات الواقع.[6] والسرديات النرجسية من

[6] Eker, Irem and Cichocka, Aleksandra and Cislak, Aleksandra (2022) Collective narcissism: How being narcissistic about your groups shapes politics, group processes and intergroup relations. In: Osborne, Danny and Sibley, Chris G., eds. The Cambridge Handbook of Political Psychology. Cambridge University Press, pp. 214-227.

هذا قبيل تعكس معتقدات وتمثلات قبلية تحد إدراك المجتمعات والفاعل السياسي للواقع. وفي نفس الإتجاه، يمكن لنا القول في هذا المستوى أن شعبوية الرئيس قيس سعيد قد جاءت للإستثمار فيها بشكل سلبي. وهذا التأثير انعكس على إشكالية العنصرية. فبدل استيعاب كونها قضية مجتمعية ترتبط بتاريخنا، وأنها إرث متواصل، مررنا إلى إنكارها بالقفز فوق تاريخ السياسات العمومية التي لم تنجح في معالجتها. بل تم التطرف في إنكارها إلى ادعاء نقاء الشعب والدولة.

على هذا الأساس، تتجه الورقة إلى تبني منهجية تأويلية من منطلق المقاربة الإدراكية لفهم مرجعيات الفعل العمومي، خاصة على مستوى هندسة السياسات العمومية. وذلك للوقوف على فرضية أن السياسات العمومية تجاهلت العنصرية بتجاهلها للأقلية السوداء حيث لم تكن فاعلا في التفاوض على موقعها ومصالحها. وأن ما تم إنجازه كان جزئيا بحيث أصبحت العنصرية كامنة في المجتمع والدولة على حد السواء. بما يسمح لنا بالقول أن صاحب القرار اليوم إنما ضمن استداماتها بحالة الإنكار والتدخل الجزئي والمحدود لمواجهتها رغم ادعائه أنه يقدم مقاربة جديدة واستثنائية. فهذه المقاربات لم تُغير شيئا من إدراكنا للعنصرية أصلا.

لذلك، ضمن الإطار النظري والمنهجي المشار إليه أعلاه، لا بد من الوقوف على مرجعيات السياسة العمومية في مجالين مهمين على صلة بالعنصرية. وهما السياسات العمومية في مجالي محاربة التمييز العنصري والهجرة كمثال على الفشل في استيعاب قضية اللون. ثم تشكل خطاب الإستثنائوية (Exceptionalism) التونسية عبر سردية المنجز الوطني النرجسية. ثم أخيرا، سيتم استعراض ما قام به الرئيس قيس سعيد خلال الفترة الأخيرة للوصول إلى بعض التوصيات التي يمكن أن تكون خطوة أولى في الإصلاح.

1. مرجعيات السياسة العمومية في مجال التمييز العنصري

العنصرية ظاهرة معقدة ومركبة تاريخيا وسوسيولوجيا. وإدعاء عدم وجودها ونفيها عن المجتمع والدولة ومن ثمة نفيها عن المتصدين للسلطة مطلقا يُصبح تزيدا خطابيا لا طائل منه. فهي ظاهرة غيرت من تمظهراتها وأشكالها بشكل دائم حسب السياقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلاد. وفي هذا الإتجاه يؤكد Derald Wing Sue أنها تحولت بسبب

الإستعمار، وتعقدت أكثر في ظل العولمة وتصدير رأس المال.[7] ما يعني أن أشكال الهيمنة والتمييز والإستغلال القديمة قد أخذت صورا أخرى تتطلب استيعابا لسياقاتها وأنماط تفاعل المجتمعات الوطنية معها إلى اليوم، خاصة بالوقوف عند التحولات التي شهدتها في سياقها المحلي. فيمكن لنا أن نتعرض أولا لقرار إلغاء الرق كإرث مهم (أ) فيما يتعلق بالأقلية السوداء، ومن ثمة سياسات الدولة الوطنية المؤثرة عليها (ب) لقراءة المرجعيات في هذا المجال بطريقة تراكمية.

أ) قرار إلغاء الرق: إرث للتمجيد

مثلت تونس جزء من الفضاء الإسلامي أين تطورت تجارة العبيد بشكل كبير حيث ضمت تاريخيا أسواقا للرقيق مرتبطة بخطوط تزود عابرة للصحراء وصولا إلى وسط وغرب إفريقيا. خلال القرن التاسع عشر، اتخذت دولة البايات مسارا تدريجيا نحو إلغاء الرق سنة 1846. وكان العامل السياسي دافعا مهما في هذه الخطوة حيث استغلت القوى الغربية (النمسا، فرنسا وبريطانيا) الرق كورقة ضغط سياسي في الإيالة، خاصة مع توسعها استعماريا في شمال إفريقيا خلال هذه الفترة. كان العبيد

[7] Derald Wing Sue,Microaggressions and Marginality: Manifestation, Dynamics, and Impact, John Wiley & Sons, Aug 13, 2010, p1942.

يلجؤون إلى مقرات القنصليات هربا من المعاملة السيئة التي واجهوها. وعادة، تتعامل القنصليات الممثلة للدول الأجنبية مع الهاربين إليها بإعلام الباي. إلا أن قنصل النمسا مثلا حاول في إحدى المرات التدخل مباشرة بين العبد الهارب ومالكه، كوسيلة لاستعراض تأثيره على الباي ومنافسة الدول الأخرى في ذلك. الأمر الذي خلق أزمة في حينها. هذه الحادثة لم تكن معزولة في الحقيقة لأنها تكررت مرات عديدة. ما دفع الباي إلى محاولة إيجاد مخرج يُجنبه الضغط والتدخل الخارجي في ظل سياق استعماري اجتاح الفضاء العثماني بصورة عامة.[8]

مثلت أيضا الحجج الدينية والأخلاقية مقدمة مهمة في فرض تطبيق القرار، منها عدم جواز استرقاق المسلم للمسلم ورفض المعاملة القاسية والحرية. وتوسَل لذلك بالمؤسسات الدينية الموجودة خاصة الزوايا التي كانت فضاء يلجأ إليه العبيد عادة ويُمنع فيها القبض عليهم، وتتوسط بينهم وبين مالكيهم. ثم لمزيد تقنين العملية لعب العدول دورا في توثيق تحريرهم. وعمم الباي ذلك على الولايات الداخلية. إلا أن عناصر المقاومة كانت حاضرة بشدة إذ لم يلق القرار قبولا لدى الأعيان والعموم حيث

[8] Ismael M. Montana, The abolition of slavery in Ottoman Tunisia, University Press of Florida, 2013, p100-103.

عمد العديدون إلى إخفاء العبيد ومنعهم من الخروج. وتواصلت هذه الممارسات حتى بعد صدور قرار العتق.[9]

رغم أن قرار إلغاء الرق أدخل تغييرا مهما على العلاقات الإجتماعية إلا أنه لم يبلغ حد تغيير القيم المتوارثة، خاصة أنه لم يكن تغييرا يستجيب لمجتمع جديد أو علاقات إنتاجية جديدة بقدر ما كان استجابة لعناصر خارجية مرتبطة بالآخر الأوروبي.[10] يبقى أنه تحول إلى إرث لم يتم النكوص عليه. ويتم ترديده إلى اليوم رغم أنه ارتهن إلى حاجة سياسية ضيقة خاصة بالسلطة، فيما المجتمع بقي على هامشها وفيا لموروثه الثقافي. لقد ضمت مراسلات الباي مع القنصل البريطاني وقرار إلغاء الرق نفسه أفكارا استثنائية سابقة لسياقها المجتمعي مزجت بين مرجعيات فلسفية تنويرية وحججا دينية وأخلاقية،[11] لكنها لم تكن أداة تغيير عميق داخل المجتمع بحيث تُنافس الموروث التقليدي حول الأقلية السوداء.

[9] Op.cit., p104-105.

[10] محمد الهادي الجويلي، مجتمعات للذاكرة مجتمعات للنسيان، دراسة مونوغرافية لأقلية سوداء بالجنوب التونسي، سراس للنشر، تونس، 1994، ص55.

[11] Ismael M. Montana, The abolition of slavery in Ottoman Tunisia, University Press of Florida, 2013, p100.

ب) الدولة الوطنية: سياسة التجانس على حساب التعدد والإختلاف

استندت الدولة الوطنية منذ الإستقلال إلى منظومة قانونية مبنية على المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز، ضمن جماعة وطنية واحدة. كانت سياسات الدولة عبر تركيز البيروقراطية ومركزية الحكم وإدخال قانون الأسرة الجديد تهدف إلى تنمية نموذج الأسرة النووية وفصل الأفراد عن مجموعات الأقارب الممتدة.[12] مثَل التجانس (homogenisation) رهانا ذو أولوية لخلق كيان سياسي مركزي يسحب التأثير السياسي من الجماعات التحت-دولتية كالقبائل والعروش ويهدف إلى دمج الجميع كأفراد ومواطنين. ولم يُستثنى السود من ذلك. كما كان السياق الإقليمي والدولي أيضا منفتحا على التعدد اللوني والعرقي حيث التحقت حركة التحرر الوطني بحركات التحرر في القارة الإفريقية في إطار جبهة عالم ثالثية ضد الاستعمار. وقد لعبت تونس دورا محوريا في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية متخذة موقفا واضحا ضد التمييز العنصري في الوقت الذي عملت فيه الدبلوماسية التونسية على التوسع في

[12] Afifa Ltifi, Black Tunisian and the pitfalls of bourguiba's homogenization, Cornell University, Middle East Political Science. Link: https://bit.ly/3JStb5u

العمق الإفريقي. ما يسمح لنا بالقول أن اللون المختلف كان مرئيا بالنسبة للفاعل العمومي وغطاه بالأدوات القانونية والسياسات التي أطلقها.

لكن المفارقة أن عملية دمج وصهر الأفراد انزاحت عن أهدافها وخلقت هوامش جديدة احتلها سود البشرة. فقد التحق هؤلاء بالهامش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تونس ليصبحوا هامشا على الهامش بعد أن اكتسبت الجماعة المدنية لونا محددا بالتدريج سمح باستعادة الموروث الثقافي الذي يعزز العنصرية خلافا للمرجعيات المؤسسة لها. رغم أن دولة الإستقلال أحدثت تغييرا سياسيا كبيرا من حيث الأهداف والآليات والأطر المؤسساتية التي سمحت بالحديث لأول مرة عن سياسات عمومية لجماعة وطنية جديدة، إلا أنها لم تكن مهيئة لاستيعاب الأقليات حيث أن أفق تصورها للعالم مُغلق على فكرة الأقليات باعتبارها عنصر انقسام مضاد لهاجس التوحيد.[13] فعليا انبنت سياسات الدولة، لضمان التجانس في الدولة الوطنية، على سياسات تُحيَد اللون إلا أنها لم تسمح بدمج السود ليقترن إرث العنصرية الثقافي التاريخي بالسياسي والإقتصادي والإجتماعي.

[13] Afifa Ltifi, Black Tunisian and the pitfalls of bourguiba's homogenization, Cornell University, Middle East Political Science. Link:

على المستوى السياسي، يمكن الإشارة إلى حادثة رفض تعيين عمدة أسود في الجنوب من أحد أعيان المنطقة (عضو في الحزب الحاكم) فيما لم يتجاوز عدد السفراء من السود الإثنين ووزير واحد وصفر في مجلس النواب خلال عهدي كل من بورقيبة وبن علي.[14] أما إجتماعيا، تتراجع نسب التمدرس والحصول على شهادات عليا داخل الأقلية السوداء. بالإضافة إلى مزاولتهم الحرف والمهن خاصة التي تتطلب الجهد البدني. ما يعني غياب فرص الإرتقاء على السلم الاجتماعي عبر الإستفادة من السياسات القائمة في التعليم والتشغيل. الأمر الذي تؤكده شهادات هذه الأقلية إلى اليوم. أيضا على مستوى متصل، شملت السياسات في مجال الأسرة السود بدورهم، وخاصة عملية تغيير الألقاب والأسماء. لكن عملية تحسين وتغيير أسماء العائلات عززت وصمة العار المرتبطة بعبودية السود في الواقع والتأكيد عليها. حيث تحولوا من عبيد إلى سليلي العبودية خلافا للعبيد من بيض البشرة الذين استفادوا من امتياز اللون للاندماج. أي أن الألقاب الجديدة أصبحت تذكيرا بعلاقة السيد والعبد عوضت

[14] حسيب جريدي، التعددية الثقافية في الجماعة الوطنية: الأقليات في تونس-البربر، اليهود والسود، البدوي للنشر والتوزيع، تونس 2016، ص157.

به الفئات الفاقدة لهيمنتها عن خسارة إرث رمزي يرتبط بمصالح اقتصادية واجتماعية.[15]

بناء على ما سبق يمكن ملاحظة أن مرجعية المساواة القانونية لم تؤدي بالضرورة إلى توسعة آلية لقاعدة المستفيدين منها ودمج الأقليات في الجماعة الوطنية. فغياب إثراء المرجعيات والتصورات العامة في هندسة السياسات المترجمة لها واقعا عبر إعطاء مساحة للأقلية السوداء كفئة مهمشة داخلها يعني عدم منافسة الإطار المرجعي الدستوري والتشريعي للبعد الواقعي والعملي المرتبط بالموروث في المجتمع حتى يُصبح البعد القيمي في الفعل العمومي ضامنا لاستيعاب السود والإعتراف بهم على طاولة التفاوض حول السياسات. إلا أن ذلك في الحقيقة يخرج عن ذهن صانعيها منذ بدايات نشأة دولة الإستقلال. فلم يتم تضمين مرجعيات الفعل العمومي ببعد إنساني يُغير أدق تفاصيل التمييز التاريخي بين مواطني الدولة نفسها. وهو ما يمكن تفسيره في هذا المستوى من خلال المقاربة الإدراكية للسياسات العمومية، لا فقط فيما يتعلق بمرجعيات المؤسسات، التي بنت بيروقراطيتها واعتمدت المعرفة العلمية والتخصص كأدوات ومناهج للعمل، ونجحت في إدارة المجموعة الوطنية إلى حد ما أو

[15] Op.cit.. Link:https://bit.ly/3JStb5u

بالإطار المرجعي الدستوري فقط، بل عبر الدور الرئيسي للزعاماتية الكاريزمية في حينها.[16]

لم يبادر الرئيس الحبيب بورقيبة، رغم خطابه التقدمي، إلى تركيز سياسات عمومية تُدرك اللون إيجابيا، والخيار له في نهاية الأمر، بالنظر إلى أنه الماسك بزمام السلطة لزمن طويل وتأثيره هو الأهم والمرجعي. الأرجح لذلك أن خيارات الزعيم هي العامل الرئيسي في هذا المستوى، خاصة أن التحليل نفس-سياسي يؤكد أن شخصية الرئيس نرجسية ومتمسكة بالسلطة باعتبارها استحقاقا شخصيا يؤهله لقيادة الجماعة الوطنية التي يعمل على بناءها. إن بورقيبة الرئيس كشخصية عامة (Public persona) تتغذى من بورقيبة الرجل. يعكس الأخير بورقيبة الطفل صاحب الرؤية الثنائية للعالم (مع/ضد-صواب/خطأ) والمتمركز حول ذاته. لقد تنازع في شخصية بورقيبة بعدان. الأول هو الطفل المحروم عاطفيا خاصة بعد فقدان أمه والظروف الصعبة التي مر بها. والثاني هو الطفل المكتفي بنفسه والقوي المتميز في دراسته من أجل فرض ذاته. نمت بذلك في الحبيب

[16] عن المقاربة الإدراكية للسياسات العمومية والفعل العمومي. انظر التالي:
Pierre Muller, “Esquisse d’une théorie du changement dans l’action publique; Structures, acteurs et cadres cognitifs”, Revue française de science politique, vol. 55, n° 1, février 2005.
Sébastien Gardon, Amandine Gautier, Gwenila Le Naour, La santé globale au prisme de l’analyse des politiques publiques, Editions Quae, Paris, 2020.

بورقيبة الشاب والكهل شخصية السياسي ذو نوازع العلوية الأخلاقية والتمايز. فتحول إلى صاحب المهمة التاريخية، والأب الذي يرعى نشأة الشعب والجماعة التونسية. لقد اعتبر بورقيبة أنه يصنع التاريخ الوطني للأمة والشعب لذلك حرص على كتابته بنفسه.[17]

لقد ارتقى الحبيب بورقيبة إلى سدة السلطة حريصا على فرض رؤاه الخاصة وتصوراته. فحمل معه قيما جديدة تقدمية وحديثة لكنها ترافقت مع التمسك بالسلطة رافضا كل ما يخالفه. وازداد هذا الطابع حدة كلما كبر في العمر.[18] تُمثل لذلك قيمه وأفكاره وتصوراته ومواقفه عنصرا رئيسيا في تشكيل الفعل والسياسة العموميين في تونس. وهنا يمكن لنا أن نربط بين مستويين من المرجعيات بين الذاتي الشخصي والواعي الذي يبرز في الخطابات.

فيما يتعلق بالتمييز العنصري، يمكن ملاحظة أن الرئيس الحبيب بورقيبة قد تماهى مع إرث العنصرية ورددده. يتأكد ذلك من خلال شهادات الأقلية السوداء خلال تلك الفترة عن شعورهم بالتمييز والنبذ. "كنت أشاهد توجيهات الرئيس الحبيب

[17] Derek Hopwood, Habib Bourguiba of Tunisia: The tragedy of longevity, Palgrave Macmillan, 1992, UK, pp105-106.
[18] Op.cit., pp106-112.

بورقيبة في التلفاز وصدمت حين سمعته يقول "آش باش يجينا من الوصفان غير الكوكا والبنان"" كما جاء على لسان مواطنة من هذه الأقلية.[19] يبدو إذن أن هاجس التجانس الذي يقود الزعيم لم يغير من تمثل صورة أسود البشرة لديه. فكانت السياسات المتبعة صلبة وفوقية ومتمحورة حول فكرة التجانس ذات الأولوية. ما يعني أن اللون لم يكن محددا في ذلك غير أن تحييده في تصور السياسات المناسبة لم يعني إدماجه بالضرورة. لقد أكدت هذه السياسات اختلاف السود بطريقة غير مباشرة بالنظر إلى أن السياسات لم تضع في الحسبان ضرورة تكييفها مع وضعيتهم الخاصة. لقد حملت فكرة التجانس الوطني بعدا إدماجيا آليا وحتميا يُفترض نجاحه في إطار التاريخ ذو الوجهة الواحدة. وهذه القصووية في التوجه مردها بالأساس المرجعيات المؤطرة لصاحب القرار الذي لم ينجح نفسه في تجاوز التمييز العنصري. وأحد أهم المؤشرات في هذا الاتجاه هو عدم وضع قانون خاص بالتمييز العنصري مثلا حيث تطلب الأمر 51 سنة منذ مصادقة تونس على اتفاقية مناهضة التمييز العنصري لوضع قانون يجرمه. هنا يمكن ملاحظة مستويين في تشكل المرجعيات المؤطرة للسياسات العمومية المتبعة، والتي أقصت

[19] حسيب جريدي، التعددية الثقافية في الجماعة الوطنية: الأقليات في تونس-البربر، اليهود والسود، البدوي للنشر والتوزيع، تونس 2016، ص156.

الأقلية السوداء: الأول هو الذاتي النفسي والثاني هو المستوى الواعي الخطابي للرئيس الحبيب بورقيبة.[20] فالأفكار العقلانية والتقدمية التي عبر عنها في خطاباته، والتي يؤكد عليها دائما في تصور التغيير الاجتماعي،[21] ذات طابع حدي مرده تكوينه النفسي ونمو شخصيته السياسية القوية التي تدافع عن تصور محدد، والتي في نهاية الأمر لم تتجاوز موروث الصورة السلبية عن الأسود ليتم تصعيدها في الخطاب.

على مستوى متصل، تمثُّل المصلحة في وضع أهداف السياسات العمومية مهم في تحديد من ستشملهم. في الحالة التونسية هو مرتبط أساسا بمشروع التجانس. ما يحيلنا على شخصية الحبيب بورقيبة السياسي مرة أخرى، والذي وظَّف جميع السياقات الممكنة لما يعتبره مصالح الدولة التونسية للأمة المتجانسة خلال مراحل عمله السياسي الطويلة دون الذهاب إلى النهاية المنطقية فيما يعلن عنه من مبادئ تقدمية على مستوى الحكم والقانون والدولة. بالنظر إلى مركزيته كصاحب قرار على رأس الأجهزة الرسمية، يُعتبر إنغلاق مرجعياته

[20] Marij Swinkles, How ideas matter in public policy: a review of concepts, mechanisms and methods, International Public Policy Association, 2020, p282-285.

[21] Sarah J. Feuer, Regulating Islam: Religion and state in contemporary Morocco and Tunisia, (UK: Cambridge University Press, 2018), pp107-108.

على ما يراه هو وطرق توظيفها في السياسة وفي السياسة العمومية الأكثر تأثيرا في تنفيذها والمصلحة منها.

أيضا، عاد هذا التمثل للمصلحة الوطنية في نهاية الأمر حتى على مستوى السياسة الخارجية في علاقة بالعمق الإفريقي. فخيارات الدبلوماسية التونسية في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة اتجهت تدريجيا نحو التركيز على المصالح الخاصة للدولة التونسية بعيدا عن ضرورات التقارب مع العمق الإفريقي. وتشي وثائق الدبلوماسية الأمريكية خلال فترة السبعينات عن ابتعاد تونس عن ربط مصلحتها بالدول الإفريقية.[22] ما يتأكد أيضا بالتذبذب في علاقتها بمنظمة الوحدة الإفريقية إلى حدود سنة 1986.[23] اذن مرد انزياح اللون في سلم الأولويات هو أيضا تمثَل المصلحة التي يدافع الزعيم-الأب عنها من أجل الجماعة الوطنية كما يُعبر عنها.

من صورة الجماعة الوطنية لدى صاحب القرار إلى السياسات المتبعة تم استبطان مرجعية لونية واحدة (صورة

[22] Foreign Affairs of the United States, 1964-1968, Volume XXIV, Africa, Tunisia, Washington, June 3, 1965.
Link:https://bit.ly/42p4p48

[23] لطفي عيسى، رياض بن خليفة، كريم بن يدر، العبد الإفريقي في السياسة الخارجية التونسية (1956-1986)، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2018.

التونسي الأبيض) وليدة الواقع. ما أفرغ المرجعية الحديثة من حيث القانون والمؤسسات من معناها الحديث في الوقت الذي لم تتحول فيه الأقلية السوداء إلى مجموعة معترف بها لها الحق في التفاوض على مرجعيات وتمثلات الجماعة المدنية والوطنية للانضمام لصورة التونسي الجديد. لقد انتهى التجانس الوطني إلى تأكيد الاختلاف والتمييز خارج الفعل العمومي بسبب مرجعيات صاحب السلطة.

2.مرجعيات السياسة العمومية في مجال الهجرة

يمكن القول إن أهم فترة لتناول تدفق الهجرة في تونس هي فترة حكم بن علي. فقد خلق النظام جهاز هيمنة للتحكم في المجموعة البشرية تحت سلطته. هذا الجهاز ذو طابع أمني بالأساس يتوسل أولا بوزارة الداخلية في ضبط (منع/سماح) حركة تدفق المهاجرين غير النظاميين في اتجاه الضفة الشمالية للمتوسط حسب معيار تأقلمه مع الضغط الاجتماعي الداخلي.[24] وكلما زادت ظاهرة الحرقة زاد الطابع المتشدد للسياسة الأمنية

[24] Sabini Dini, Caterina Giusa, Externalising Migration Governance Through Civil Society : Tunisia Case Study, Springer, , 2020, p

خاصة بعد تشديد العقوبات. فمنذ سنة 2004، فضّل النظام القائم التعامل أمنيا مع الحرقة عبر تشديد العقوبة على الحارقين وعلى من يتدخل متطوعا للمساعدة وألزم الجميع بالتبليغ عنهم بما في ذلك من هم محمولون على احترام السر المهني.[25] لقد ربطت المنظومة القانونية بين الحرقة والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود دون الانفتاح على استيعابها كأزمة اجتماعية واقتصادية بالأساس. عمليا، ضرب تفضيل التعامل الأمني الفوقي العلاقات الأفقية بين الأفراد. فالمعاملة الأمنية، من خلال هدر قيم التضامن والمساعدة الإنسانية، تكسر حلقات الروابط الاجتماعية خاصة مع من هم في وضعية هشاشة. وفي مآلاتها، رسخ التعامل الأمني الحيف على الكرامة الإنسانية والدفع نحو "السرية"، بحثا عن الخلاص.[26]

ثانيا، اعتمد النظام على ديوان التونسيين بالخارج ووكالة التعاون الفني لإستهداف فئة أخرى من المهاجرين حيث عملت هذه المؤسسات على خلق نمط هجرة انتقائية حسب الولاء السياسي أو ممن يُؤمن جانبهم.اختار النظام أن تكون الهجرة المنظمة وسيلته الأقل كلفة لتقليص البطالة. لكن ذلك كان له

[25] Monia Ben Jemia, “La répression des migrations clandestines en Tunisie”, in Le Maghreb à l’épreuve des migrations subsahariennes, sous la dir. Ali Bensaad, Karthala, Paris, 2009, p267.
[26] Op.cit., p271.

تكلفة سياسية متوقعة، وهي تحول المهاجرين في الخارج الى عنصر معارضة ضده، فألحق الهجرة المنظمة بالريع من جهة مع مراقبتها وممارسة فرز بين المهاجرين من جهة أخرى.[27]

بالنسبة للمهاجرين الوافدين إلى تونس من إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن ملاحظة أن أعدادهم قد تزايدت خلال فترة بن علي. حظي هؤلاء بحماية ومعاملة خاصة نسبيا بالنظر إلى العوائد المادية للقادمين للدراسة أو العلاج. لكن هذه المعاملة لا تشمل من هم في وضعية غير نظامية حيث يعانون من تضييق كبير فيما يتعلق بالحق في العمل والصحة على سبيل المثال. كما يواجهون إجراءات صعبة جدا في تسوية وضعيتهم.

إذن مجال الهجرة ضمن السياسة العمومية التونسية هو قطاع يخضع لمرجعيات وضعتها لعبة الهيمنة السياسية التي تشغل النظام. فلا يمكن اعتبارها سياسة مستقلة بذاتها ضمن تصورات السلطة وقيادتها. التحقت سياسة السلطة لذلك بجهاز الهيمنة الأوروبية العابر للمتوسط، والذي حرص على تصدير حدوده إلى شواطئ الدولة التونسية.

[27]Sabini Dini, Caterina Giusa, Externalising Migration Governance Through Civil Society : Tunisia Case Study, Springer, , 2020, p, p25.

هذا الإلحاق أخذ أبعادا عديدة منها أن التونسيين المقيمين في الخارج وُضعوا تحت طائلة برامج الهجرة الدائرية، اي الضامنة لعودتهم إلى تونس وعدم الاستقرار في بلدان الاستقبال. بالنسبة للهجرة غير النظامية فهي مسألة أمنية بامتياز، حرص فيها الأوروبيون على توفير التمويلات للأجهزة الأمنية وحرس الحدود في دول جنوب المتوسط.

يُطرح التساؤل أيضا عن فترة الإنتقال الديمقراطي الذي دفع بمرجعيات جديدة تماما ضمن تغيير سياسي فرض أهدافا وأدوات وأطر مؤسساتية مختلفة في هندسة السياسات العمومية. لكنه فعليا لم يحقق تغييرا ملحوظا في مسألة الهجرة. إذ بقي الطابع الأمني هو الأساس حيث وزارة الداخلية الجهة الرئيسية في إدارة الملف. غير أن الإختلاف هو في المجتمع المدني المحلي والدولي كفاعل إضافي. لكن حصيلة العشر سنوات الأخيرة تُفيد بأن دوره احتجاجي فقط للبعض. فيما المنظمات التي تتعامل مع الإتحاد الأوروبي تجد نفسها مؤطرة بقيود التدريب والتمويل والبرامج المتوافقة مع المصالح الأوروبية.[28]

تخضع الهجرة إذن إلى مرجعيات الهيمنة والمصلحة بالأساس. ساهمت السياسة العمومية المتبعة داخليا في

[28] Op.cit., p46.

تكريسها، بسبب ضعف تبني وترسيخ المرجعيات الإنسانية والكونية عبر بوابة الديمقراطية التي من المفترض أنها إطار مرجعي يبدأ بأيديولوجيا الفاعل السياسي المُنتخب وصولا إلى مبادئها وقيمها في التسيير والإدارة. لقد أدى تفويت فرصة استيعاب الديمقراطية كمرجعية قيمية إلى ضياع فرصة التفاوض على شروط الهيمنة الهيكلية مع الخارج. أما داخليا، تم هدر المرجعية الديمقراطية كشرط مُكوِّن لإطلاق سياسات جديدة. فباستثناء النصوص، لم يتم تضمين قيمها في الأطر المؤسساتية للانتقال. وفي ذلك يطول شرح تهاون الحكومات المتعاقبة في بناء استراتيجية وطنية متكاملة للهجرة."..لا تملك... "الدولة التونسية" ..."استراتيجية وطنية واضحة فيما يتعلق بالهجرة أو لعدم رغبتها في ذلك" يؤكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.[29] وصلب هيمنة الأمني على الإنساني، يلاحظ تأخر الدولة التونسية في اتباع سياسات قائمة على مناهج علمية وتقصي بحثي يُغطي الظاهرة، حيث نجد أن التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في أفريل 2022 يؤكد على أنه من البرامج

[29] المهاجرون المودعون بمركز الوردية: محتجزون، فمرحّلون أو عائدون "قسرا"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019/12/16، تاريخ الاطلاع: 2023/03/10. انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3Bop6QD

المستقبلية المبرمجة هي استكمال إرساء نظام معلوماتي مندمج ومتكامل في مجال الهجرة والعمل على الربط بين المؤسسات في هذا الصدد لإجراء التقاطعات، و من المشاريع الحالية هو تحيين مشروع استراتيجية وطنية حول الهجرة بعد إجراء إستشارة للغرض.[30] يعني هذا التأخير الكبير أن الفعل العمومي في ملف الهجرة غير مهتم ببناء بنك معلومات يسنُد تدخله لبناء السياسة المناسبة. لم تتحول الديمقراطية من خطاب إلى فعل، من ديمقراطية تتحدث إلى ديمقراطية إنجاز تتصور الإنجاز كفعل عمومي عقلاني ومُهيكل قادر على إدراك وإزاحة عوامل الهيمنة والتمييز. بين الهيمنة والطابع الأمني وهدر فرصة استيعاب الديمقراطية من قبل الفاعل العمومي، يبدو منطقيا على هذا الأساس التصريح بأن ما يعيشه المهاجرون نتيجة منطقية في ظل سياسة عمومية فاقدة للمرجعيات العلمية والحقوقية الإنسانية.

بالمحصلة مرجعيات التعامل مع العنصرية في الدولة تخضع لتأثير المطلب السياسي قبل كل شيء سواء في عهد البايات أو الدولة الوطنية. لكن يبقى الإستثناء هو تبلور

[30] التقرير الوطني الطوعي ملتبعة تنفيذ االتفبق الةبملي من أجل الهجرة آلمن واملنظم والنظبمي، ص10. انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3yAd3PA

مرجعيات حديثة في السياسات العمومية مع دولة الإستقلال إلا أنها انزاحت بسبب طبيعة النظام السياسي الذي تمركزت حول الزعيم ثم حول المُستبد. فأدى هذا الإنزياح إلى فقدان قيمة المرجعيات الحديثة وإرث المبادرة إلى منع الرق نحو تبني سردية منجز تاريخي على حساب الواقع، أين يزدهر التمييز.

3. الاستثناء التونسي: سرديّـــة المُنجز التـــاريخي على حساب الواقع

من الباي إلى الحبيب بورقيبة، يمكن ملاحظة أن مسار التحديث قد بدأ فعليا. لكنه تأثر بمرجعيات صاحب القرار وراء إحداث التغيير. فرغم استنادهما إلى مرجعيات حديثة وتنويرية، لم تتجاوز السياسات ضرورات المطلب السياسي المرتبط برأس السلطة (الباي/الزعيم). كما هو الحال في عهد بن علي عندما كان اللون جزء من منظومة هيمنة تحددها مرجعيات النظام السياسي.

وفي المقابل، للتغطية على الفشل الذي تكرس عبر تأبيد التمييز في جميع المجالات سادت سردية وطنية رسمية بديلة الهدف منها تعزيز شرعية السلطة عبر الإحتفاء بالمُنجز التاريخي

على حساب إستثمار وتكريس حقيقيين للمبادئ الإنسانية الكبرى والقيم المدنية التي روج لها الخطاب السياسي. وهي سردية تقوم على فكرة الإستثناء (exceptionalism) النرجسية.

تتواصل هذه السردية إلى اليوم عبر الإستعادة الفلكلورية لقرار إلغاء الرق ولمنجزات الدولة البورقيبية دون مراجعة حقيقية لواقعهما العملي. في الوقت الذي فقدت فيه فكرة "التشوَف" للحرية الإنسانية في سردية الباي بريقها،[31] وتراجعت قيم المساواة تحت سقف القانون والمواطنة مع السردية البورقيبية (في عهدي بورقيبة وبن علي)، واصل الواقع في ديناميكياته الخاصة لإنتاج وإعادة إنتاج التمييز في مختلف المجالات ليخلق وطنا يعتاش على تاريخ مُوظَف من قبل السلطة ويستبطن العنصرية. إن إدراكنا لمسألة اللون ولقضية العنصرية يعتبر مشوشا بسبب الإنزياح الحاصل من المرجعيات التي يجب مراجعتها إلى وهم السرديات الكبرى التي يستفيد منها من هو أقوى.

داخل الجماعة الوطنية التونسية ثمة جماعة لونية استفادت من الإمتياز التاريخي الثقافي وضمَنته داخل السياسات

[31] Ismael M. Montana, The abolition of slavery in Ottoman Tunisia, University Press of Florida, 2013, p103.

العمومية، ففقدت الأخيرة عمقها الكوني والمدني الذي انطلقت منه. وأصبحت العوائد المادية والمعنوية للسياسات تنحصر في قطاعات معينة من المجتمع. يصبح لذلك ترديد إرث قانوني وسياسي سابق جزء من توظيف مستدام سببه أساسا تكلفة الإستبداد السياسي على ما هو اجتماعي واقتصادي وثقافي. ولعل البعض يستنكف التنسيب أو التقليص من سردية المنجز السابق منذ عهد البايات والدولة الوطنية، إلا أنه خيار لا محيد عنه لرؤية واقع السياسات العمومية في مجال حساس يختبر قدرتها على إدارة وتسيير الشأن العام، الذي لا يرتبط فقط بتحقيق المصلحة والإستجابة للحاجات المادية، بقدر ما يرتبط إرتباطا وثيقا بتشكيل قيم الجماعة الوطنية الجامعة والمدنية. وجب التوقف لبرهة عن الترديد المبالغ فيه للمنجزات التاريخية لإدراك واقع الفشل كما هو. وذلك لأن السرديات تتحول إلى مرجعية بدورها تؤطر السياسات العمومية والتغيير الإجتماعي،[32] وكما تحضر في الخطاب فإنها تستدعي العواطف والمشاعر، أي تلك العوامل النفسية والتفاعلات اللاواعية التي تغطي على فهم الواقع بطريقة موضوعية. فيما التمسك بها

[32] Marij Swinkles, How ideas matter in public policy: a review of concepts, mechanisms and methods, International Public Policy Association, 2020, p285.

بطريقة سلبية يمكن أن يعني عدم الرغبة في التغيير أوالخوف منه.

إن تحدي المرجعيات الكونية الحقوقية والمدنية هو تحدي بناء مجتمع ودولة يختبران القيم الجماعية واستبطانها وتغييرها وتحديثها إن لزم الأمر عبر النقاش والتداول حولها في أطر هندسة السياسات العمومية. إلا أنه يبدو رهانا فاشلا إلى حد بعيد حيث أن كل اختبار مرا به نزل بثقله على المهمشين والفئات الهشة لأنها لم تكن مُدركة منذ البداية. وكلما تعددت الفئات داخل الهامش تبين أن تمثل الآخر محدود جدا. ليس كل تونسي قد انتفع بالسياسات العمومية في جميع المجالات، ولم يتم توفير الشروط الموضوعية لتحقيق ذلك. لتُصبح صورة التونسي أكثر بياضا ومرتبطة بفضاءات إنتماء جهوي وطبقي. فالسردية هي سردية الأبيض الأقوى الذي احتل فضاءات جديدة لممارسة هيمنته التاريخية والثقافية.

تكوَن لذلك إرث نابذ للمغاير والمختلف في الداخل، تتقاطع فيه أشكال وأنواع التمييز جميعها. فيطفو على السطح مع كل أزمة. وصلب هذه المعضلة نجد الأقلية السوداء التي تعيش دونية ثقافية واقتصادية وسياسية، ليلتحق بها السود من افريقيا جنوب الصحراء. هؤلاء لا حظ لهم أمام سياسات لم

تنجح في إنصاف داخل يعيش إرثه دون مراجعة حقيقية، ولم يستطع أن يكون على قدر تحدي المساواة الإنسانية. من هنا ضرورة تجديد المرجعيات باعتبارها "حاملة لمشروع توجيهي وإرشادي للمجتمع..."،[33] كل المجتمع بجميع فئاته. وتفتح فرص التداول والنقاش داخل مؤسسات هندسة السياسات العمومية في كل المستويات.

عمليا، ولمواجهة سياسات تُدرك واقعها الخاص وتُضخَم سردية نرجسية موظفة، بحثت الأقلية السوداء عن منافذ للخروج من الوضعية الدونية التي تعيشها عبر استغلال منظومة الإندماج الاجتماعي والسياسي القائمة. لكنها انتهت إلى العيش في حالة انغلاق مع نوع من الإنفتاح المشروط على محيطها بالنظر إلى أن عوامل الرفض متواصلة دائما. يشير هنا محمد الهادي الجويلي إلى هذا المعطى في دراسته لطائفة غبنتن حيث لاحظ وجود حالة رفض للسائد خاصة لدى الجيل الأصغر سنا، والذي يبحث عن الإرتقاء في السلم الاجتماعي والتخلص من النظرة الدونية.[34] فهو جيل يقع بين وطأة الحفاظ على هويته المقموعة

[33] Pierre Muller, “Esquisse d’une théorie du changement dans l’action publique; Structures, acteurs et cadres cognitifs”, Revue française de science politique, vol. 55, n° 1, février 2005, p174.

[34] محمد الهادي الجويلي، مجتمعات للذاكرة مجتمعات للنسيان، دراسة مونوغرافية لأقلية سوداء بالجنوب التونسي، سراس للنشر، تونس، 1994، ص141.

وبين الحاجة للإندماج في المجتمع. لذلك نجد أن اندماجه خضع لتوافقات تُجريها الأقلية السوداء مع محيطها عموما حيث تتكرر حالات الزواج المختلط لتمثل نوعا من الاندماج الإتصالي بين الأفراد عبر توسيع شبكة العلاقات خارج وحدة اللون. حاولت هذه الفئة أيضا الإندماج وظيفيا عبر الإنخراط في سوق العمل إلا أن النتائج محدودة. رغم أن الإندماج الإقتصادي، في ولاية قبلي مثلا، أقوى من غيره في الولايات الأخرى، إلا أن التمييز لا يزال قائما خاصة في شبكة التواصل الدلالي (الثقافي). فلغويا لم تندثر أثار مرحلة العبودية في التواصل بين الأفراد، مع زيادة حدة الوعي لدى الفئة السوداء بعناصر مقاومة المحيط لدمجهم.[35] وخلال فترة الإنتقال الديمقراطي، لم تتقدم الأقلية السوداء إلا في إطار هامش المجتمع المدني لخلق تمثيلية لهم وللتفاوض حول موقعهم.

فلا يمكن بذلك الحديث عن سياسة عمومية تعمل كمسار وعملية تدريجيين لتفسير عالم مشترك، سيفرض رؤية يتم قبولها ومن ثم الاعتراف بها على أنها صحيحة من قبل الجميع، وتسمح للفاعلين بفهم التحولات التي تطرأ على بيئتهم، من خلال

[35] Maha Abdelhamid et Amel Fargi, "*Kebili: un racisme et des représentations évolutives*", Etre noir n'est pas une question de couleur, Préface Imed Melliti Nirvana, Nachaz, Tunis, 2017, p50.

تقديم مجموعة من العلاقات السببية والتفسيرات التي تفك رموز الأحداث التي يواجهونها بشكل مشترك.[36] بالنتيجة، لم تخترق السياسات العمومية الخزان الثقافي العنصري. ما أهدر قيمها المرجعية الكونية والحقوقية والتنويرية لصالح فولكلور سلطوي يستعيد منجزات الماضي دون البناء عليها، فيما التمييز يتسرب إلى جميع المجالات بما أن ضحيته لم يكن جزء من مرجعيات الجماعة الوطنية لرؤية العالم والتموقع فيه. هذا العالم الذي تهدده الشعبوية اليوم.

4.قيس سعيد وتوتر المرجعيات: من محاولة القفز فوق العنصرية إلى الوقوع فيها

ليس جديدا التذكير بأن الرئيس قيس سعيد وأنصاره قد رددوا طويلا فكرة التأسيس والإنتصار للمقاربات الجديدة من أجل برامج وسياسات ومشاريع تستجيب لإرادة الشعب. ترفع هذه الفكرة السقف عاليا في الحديث عن مرجعيات الفعل والسياسة العموميين الموعود بهما الشعب التونسي ضمن تغيير

[36] Sébastien Gardon, Amandine Gautier, Gwenila Le Naour, La santé globale au prisme de l'analyse des politiques publiques, Editions Quae, Paris, 2020, p53.

له عدة خصائص. ويمكن استيفاؤها من الممارسات الخطابية للرئيس باعتباره المشرف على السياسات العمومية، والتي تسمح له بتأطير أجندتها وتحالفاتها بإزاء بقية الفاعلين على الساحة السياسية:[37]

- تغيير جذري: تحدث الرئيس في مشروعه عن تغيير جوهري يضع أصولا جديدة في تكوين وبناء الكيان السياسي. وذلك عبر بلورة منظومة جديدة لحكم الشعب.

- تغيير مُتمايز: يُقدم المشروع السياسي للرئيس نفسه على أنه مشروع يختلف عما سبقه من الطروحات الأيديولوجية يمينا ويسارا

- تغيير كلي: لا يستثني هذا المشروع أية مجال للتدخل فيه وإحداث التغيير المطلوب

- تغيير شامل: يصل المشروع إلى مرحلة تقديم نفسه كمشروع بديل لصالح الإنسانية جمعاء إنطلاقا من تونس.

[37] Marij Swinkles, How ideas matter in public policy: a review of concepts, mechanisms and methods, International Public Policy Association, 2020, pp285-286.

تعيش السياسات العمومية اليوم في كل الدول أزمة التأقلم مع التغييرات الحاصلة في العالم. ويَطرح تساؤل مهم عن قدرة الفاعل العمومي على خلق هامش من الإستقلالية في تحديد خياراته أمام سياق مركب ومعقد وضاغط يفرض بدوره شروطه.[38] وهي إشكالية ترتبط بكل ما يطرح عن أزمة الدولة والديمقراطية التمثيلية. تلك العناوين التي استعادها الرئيس قيس سعيد كحجج أولية لطرح مشروعه.

لا يمكن لتغيير راديكالي بهذا الحجم إلا أن يرتد إلى الأقصى الشعبوي. يتسم الإطار الإدراكي، من خلال الخطاب السياسي للرئيس، بطابع شعبوي محوره "الشعب يريد" كتكثيف رمزي يخلق الدافع لكل مسار 25 جويلية. فيستعيد هذا التكثيف على السواء كل من الثورة والدولة لإعادة تشكيل الزمن السياسي. ومنه تم العودة إلى 17 ديسمبر ليحل 25 جويلية محل 14 جانفي كاستعادة حقيقية للدولة، ومنه أيضا أطلق التاريخ الجديد كليا. ما يثبت الطابع الشعبوي للإطار الإدراكي الذي يشتغل وفقه الرئيس لجوءه إلى "ميتافيزيقا الشعب"، الشعب كلاهوت جديد مُقدَس لا يناله العيب والمتحقق كل يوم والموفر للمعنى.[39] في

[38] Op.cit., p157.

[39] عبد الإله بلقزيز، الشعبوية وميتافيزيقا الشعب. تاريخ الإطلاع 2023/03/15. انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3TlfrTQ

هذا الإتجاه، ما فتأ الرئيس موظفا السجل الديني-الأدبي، بين عمر بن الخطاب وكليلة ودمنة لتمنح تفسيرا للحدث السياسي الحالي، ليلتقي بسهولة بالبعد اللاعقلاني في الشعب كوسيلة تخلق تحفيزا متواصلا لكيانه المتعالي على السائد والمعادي.

في نفس الوقت، تستعين هذه الميتافيزيقا بدلالات تُحيل على واقع الشعب، فالأخير في نهاية الأمر ينتظر الوعد، الوعد به كيانا متحققا في العالم المادي. أضحت صورته لذلك صورة المُحتقر والمسلوبة إرادته وأرزاقه. منه وحده سيبدأ التغيير ضد "النخبة" والمنظومة والعدو عموما سواء في الداخل والخارج. في المقابل، هو الشعب القادر والفاعل الحقيقي الذي يستطيع فعل كل شي. وقد احتاج هذا الإختزال الشعبوي لكيان الشعب إلى زعيم يُحققه، لم يكن إلا الرئيس نفسه "أب الشعب الجديد" الذي جاء لا ليحل محله ومحل إرادته بل ليوفر له الأدوات المناسبة ليتحقق "الخير كله" ضد "الشر كله". لقد أنتج تمثل الشعب المحدد للخير والشر مبادئ الفعل القصووية للخروج من الواقع الموجود إلى المأمول. فالمسار القائم منذ 25 جويلية أمر واقع تحت شعار "لا عودة إلى الوراء" لتحقيق كل التنمية والعدالة والمساواة واللافساد. بالنتيجة فإن نظرية الفعل نفسها

شرطية: لا يتحقق ذلك إلا بالطريقة المعتمدة من قبل الرئيس وأنصاره استجابة للمهمة المقدسة والتاريخية.

يحضر هذا البعد القيمي المرجعي المكوَن من رحم الشعبوية في الأهداف والوسائل والمؤسسات. فجميعها مُختكرة مطلقا حيث لا يمكن إلا للشعب أو أب الشعب أن يضمن تحول المرجعي إلى فعل وإنجاز. ليس غريبا إذن أن تجتمع كل السلطات سواء خلال المسار أو في الدستور بيد رأس السلطة التنفيذية. وحتى مع وجود فلسفة التصعيد والبناء القاعدي الذي ظهرت ملامحهما أخيرا بالمرسوم المنقح للقانون الإنتخابي، يبقى الرئيس الأب ضمانة يجب أن تبقى ضد كل محاولات الردَة.

لقد أطلق هذه البعد المرجعي عملية تفاعل ذاتي. بما أن الشعب فكرة مكتفية بذاتها يُترجمها المسار نفسه تحت إشراف الزعيم، فلا حاجة لأي فاعل آخر، خلافا لما يتحدث عنه Lucien Nizard حول ضرورة التفاعل بين الفاعلين حول التصورات والأفكار التي يتم التفاوض حولها في إطار مؤسساتي وتُبث في الوسط المعني بتدخل السياسة والفعل العمومين.[40] فمثلا تم وضع الإطار المرجعي المحدد لكل التصورات (وبالتالي مضمون

[40] Sébastien Gardon, Amandine Gautier, Gwenila Le Naour, La santé globale au prisme de l'analyse des politiques publiques, Editions Quae, Paris, 2020, p51.

السياسات) بطريقة منفردة واحتكارية. وهو الحال مع دستور 2022 الذي مر بمرحلة غابت عنها التشاركية الحقيقية. فبين نص اللجنة المشكّلة لصياغة الدستور والنص المعروض على الإستفتاء من قبل الرئيس اختلاف كبير. بما أن الرئيس حرر الدستور بنفسه فإن نتيجة الإستفتاء على ضعفها لا تؤثر على قيمته بالنظر إلى أن الشعب وأباه يعكسان إرادة ومسار واحد. وبالمحصلة ألغى التفاعل الذاتي التفاوض المُفترض داخل أطر وهياكل تجمع الفرقاء. بل تنتفي هذه الأطر من حيث لا يوجد فرقاء ولا يوجد مختلفين. فلا يوجد إلا أعداء لا يمكن التفاوض معهم مطلقا.

يصدر التوتر عن الخلل في المرجعيات المعتمدة. فقد أدى الطابع الشعبوي القصووي إلى ولادة نظرية المؤامرة المعممة، التي غطت أبسط أشكال النقد والمعارضة. وإلى استسهال تبني كل ما يُطرح من مؤامرات. وهو الحال فيما يتعلق بتصريحات الرئيس الأولى حول نظرية الإستبدال العظيم وتهديد التركيبة الديمغرافية. إذ تُفيد كل التقاطعات أن ما ردده الرئيس قد تلقاه من مراسلات الحزب القومي التونسي الذي نشط مؤخرا بشكل كبير جدا. ويثبُت ذلك أيضا بمراجعة الخطاب نفسه حيث يتشابه تماما مع ما ردده هذا الحزب طويلا بما فيها الحجج التي

يسوقها، التي منها إحداث مركز خاص بالمهاجرين أين يقطنون في ولاية صفاقس.

يحضر التوتر أيضا في حالة الإنكار المتواصلة. لا يتأتى نفي العنصرية من نقاء الشعب وصورته المثالية بل من نفيها في الواقع. غير أن الرئيس، حتى مع ترديده لخطاب عنصري يسترجع صورة الشعب التونسي والدولة التونسية النقية وبالتالي غير العنصرية ضرورة. تغيب لذلك العنصرية كمعطى يمكن ملاحظته واقعا. بل يتم تأويل العنف ضد السود، تونسيين كانوا أو من جنوب الصحراء، على أنه عرضي وليس متأصلا في الذهنية وفي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا انتفت مسؤولية الرئيس على ما نتج عن تصريحاته عندما استثار العنصرية في الأفراد.

كما يتعزز هذا التوتر بإنكار آخر يقفز فوق عيوب المجتمع والدولة، والتي تم الإستفاضة فيها أعلاه، حول تاريخ العنصرية الكامنة رغم السياسات العمومية المتبعة ومرجعياتها. لقد كان من المفترض أن التاريخ الجديد الذي سيكتب لن يحتاج إلا لنفسه لكن النتيجة مختلفة. حيث اضطر إلى تبني جزء من التاريخ بالعودة سواء إلى قرار إلغاء الرق وإلى العمق الإفريقي في دبلوماسية الحبيب بورقيبة بل إلى قانون محاربة التمييز

العنصري خلال العشرية السوداء نفسها. كانت هذه العودة مضطرة لكنها ترافقت مع تطهير نسبي لما يختاره. وعودته نفسها هي ما يطهره لا طالما يحتكر صورة النقاء الشعبوية. غير أن هذا التطهير لا يمكن له أن يُلغي الحقيقة التاريخية والثقافية للعنصرية والحقيقة التاريخية للمجتمع والدولة. فما نتج عنها إلى اليوم يؤكد وجودها كإرث لم يتغير برز للعيان بممارسة خطابية لا غير.

إن التوتر يرتبط بحالة ضعف برزت في غياب الحد الفاصل بين خطاب رئيس الجمهورية وخطاب شخص الرئيس نفسه. لم تكن حاجة الرئيس إلى ترديد علاقاته الشخصية مع أصدقاء سود البشرة إلا إنعكاسا لحالة التوتر فيما قام به كرئيس الجمهورية. إذ استنفذت الطاقة الشعبوية ومرجعياتها صلاحيتها أمام ممثلي الدول الأجنبية الذين يتعاملون مع الوقائع لا مع الصورة الذهنية التي يستند إليها عن نفسه وعن المجتمع والدولة ويحاول الإقناع بها في كل خطاب. عندما فشل كل ذلك كان الحل تضمين البروتوكولات في اللقاء بممثلي الدول والمنظمات الإفريقية بالعاطفة بتقليص المسافة المادية مع الدبلوماسيين سواء بالمصافحة أو المعانقة أو الصور، كما فعل وزيرة الخارجية نفسه.

لقد بث الرئيس مرجعياته المتوترة في المؤسسات. وقد التقط وزير الداخلية خطابه وأكد عليه مؤخرا متهما الجميع بالخيانة والعمالة ضمن أفق المؤامرة المعممة،[41] من نفس الوزارة التي لم تقدم مؤشرات إصلاحية لتجاوز تاريخ دورها في السياسات العمومية. فلا غرابة إذن أن تبقى الفاعل الرئيسي اليوم مع تلقيها أو برمجة تمويلات من الجانب الأوروبي أو الدول الأوروبية.[42] كما أنها عمليا لم تتدخل مباشرة لوقف الطرد الجماعي للمهاجرين من مساكنهم ومن وظائفهم. وفي هذا الإتجاه، تواترت الشهادات على الإعتقالات التعسفية في حق العديد منهم، مع احتجاز 300 شخص خلال الأيام الأولى بعد تصريحات الرئيس.[43]

التحق الرئيس قيس سعيد بالحبيب بورقيبة. الأخير في مهمة اختراع الأمة والشعب والأول في ميتافيزيقا الشعب. كما يتشابهان في السيطرة على المؤسسات ومحورية دورهما في النظام السياسي كشخصية عامة وكشخص. إلا أن قيس سعيد يحدث

[41] تصريح وزير الداخلية توفيق شرف الدين. انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3ZX9YF4

[42] انظر الروابط التالية: https://bit.ly/3Trsnrq
https://bit.ly/3ln3fW4
https://bit.ly/3mYwcrK

[43] تونس: منظمات غير حكومية تدين الاعتقالات التعسفية بحق المهاجرين من جنوب الصحراء. انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3LuXeB8

انقلابا مرجعيا دون توفير شروطه الفكرية والنظرية والمؤسساتية مع طابع شعبوي غالب.[44] لقد قفز به الإنكار إلى رفض نتائج ما سبق ويتعامل معه بمنطق قصووي كأن الفعل العمومي سيبدأ معه لا محالة ويُنهي الواقع الموجود. إن إنكار وجود العنصرية عنصرية في حد ذاته مهما كانت التبريرات التي نسوقها خاصة إذا كان مرده خللا في المرجعيات المؤسسة للفعل العمومي والسياسات العمومية.

يعدنا خلل المرجعيات بتوترات أكبر مستقبلا لأنه لا يبني على ما سبق لإصلاحه. بل يدعي تجاوزه مطلقا. إنها تعدنا بفعل وسياسة عموميين على هشاشة كبيرة جدا كما أديا إلى إظهار أسوأ ما فينا من عنصرية في الأزمات يمكن أن تؤدي بسهولة إلى الإستبداد كنتيجة لما نحن عليه فعلا. لا محيد إذن من إعادة بناء إدراكنا لواقعنا وأنفسنا بعيدا عن الشعبويات والسرديات السابقة لنمر إلى فعل عمومي ناجع ومرن وإدماجي.

[44] خليل العربي، المرسوم 55 تراجع عن البناء القاعدي أم خطوة إضافية نحوه، مركز الدراسات المغاربية، ندوة التشريعيات المبكرة ديسمبر 2022، 2022/10/15.

خـــاتمــة:

إن إصلاح السياسات العمومية الوطنية أو القطاعية يتطلب إصلاحا من الجذور (Grassroots reform) يبدأ من الأفكار والتصورات التي أثبتت التجربة أنها مُتغير مهم في هندسة وتنفيذ السياسات العمومية،[45] وخاصة في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان سواء لدى الفاعل العمومي أو المجتمع. وعلى مستوى محاربة العنصرية فإن تغييرا في المرجعيات يتطلب في **مرحلة أولى:**

- إعادة كتابة تاريخ الأقلية السوداء في التاريخ الوطني لتجاوز روافد سردية الاستثناء

- ضرورة أن يتم تدريس هذا التاريخ في المدارس والمعاهد من أجل إعادة الاعتبار وتحقيق الاعتراف بهذه الأقلية كجزء من الذاكرة الجماعية وترسيخها لدى الأفراد.

- إعادة الاعتبار للعمق الإفريقي للمجتمع والدولة على حد السواء والتوعية به خاصة على المستوى الثقافي

[45] Marij Swinkles, How ideas matter in public policy: a review of concepts, mechanisms and methods, International Public Policy Association, 2020, p282.

- تكريس الديمقراطية والديمقراطية المحلية واشتراطاتها المعيارية لدى مختلف الفاعلين لأنها الضمانة الوحيدة لعملية تداول مفتوح ومشترك بين مختلف الفاعلين خلافا للطابع الشعبوي السائد اليوم.

وفي **مرحلة ثانية**، لا بد من إطلاق إصلاح يمس التشريعات والمؤسسات وفقا لمرجعيات الإدراك الجديدة:

- عبر اعتبار الأقلية السوداء كطرف مستقل في جميع مراحل بلورة السياسات العمومية (تحديد القضايا/تصور الحلول/تنفيذها/تقييمها) بتشجيع الجمعيات والمنظمات الممثلة للأقلية السوداء واستشارتها' خاصة فيما يتعلق بالسياسات التعليمية والثقافية والاقتصادية. وهو ما يتطلب استثمار الهامش الذي اكتسبته هذه الأقلية خلال فترة الانتقال الديمقراطي.

- مراجعة المنظومة القانونية الوطنية في اتجاه حماية الأقلية السوداء، وخاصة ضمان تطبيق قانون مناهضة التمييز العنصري

- ضمان الالتزام بالمعاهدات والنصوص الدولية وخاصة في المسائل المتعلقة بالهجرة واللجوء وتبني

استراتيجية وطنية تنبي على مرجعيات حقوقية إنسانية وعلمية توجيهية للتدخل العمومي.

- إعادة تعزيز الدبلوماسية التونسية في العمق الإفريقي لاستعادة فضاء استراتيجي تاريخي خاصة عبر شراكات وتحالفات اقتصادية على المستوى الإفريقي والإقليمي.

تبقى الشعوبية اليوم التحدي الحقيقي لأنها تدخل توترا على المرجعيات على كل المستويات بخطاب تعميمي وقصووي، لا يستطيع فعليا تحقيق تغيير مستدام. ما يتطلب لمواجهة تغيير المرجعيات المتوتر إطلاق عمل على الأفكار والتصورات والرؤى في المجتمع المدني والأحزاب السياسية على وجه الخصوص لتوفير بديل تغيير وإصلاح حقيقي له جذوره.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 باب بحر تونس 1000
الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+)
ftdes.net contact@ftdes.net